"نظام الصدى" عند أصحاب نظرية مؤامرة الأسلحة الكيماوية السورية

المصدر: نيو لاينز
إعـداد: بريان ويتاكر
ترجمـة: عبد الحميد فحام

مترجمـات جسـور

تشرين الثاني /نوفمبر 2021

جسـور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

"نظام الصدى" عند أصحاب نظرية مؤامرة الأسلحة الكيماوية السورية

الدفع لمجموعة من المدونين غير الحكوميين من قِبل منظمة غامضة للترويج كالببغاء لادّعاءات نظام الأسد وأكاذيب الكرملين.

لقي مئات الأشخاص حتفهم -كثير منهم أثناء نومهم- عندما أصابت صواريخ مُحمَّلة بغاز الأعصاب (السارين) الغوطة، وهي منطقة كان يسيطر عليها الثوار في ضواحي العاصمة السورية، في وقت مبكر من صباح أحد الأيام في شهر آب/ أغسطس من عام 2013. وكان هذا الهجوم الكيماوي هو الأكثر دموية في العالم منذ الثمانينيات.

وبالنظر إلى أن الغوطة كانت تتعرض لإطلاق نار من قِبل قوات نظام الأسد في ذلك الوقت، وأن الخسائر كانت من جانب الثوار، وأن النظام قد اعترف سابقًا بامتلاكه أسلحة كيماوية، فقد كان هناك مُشتبَه واحد مُحتمَل. ومع ذلك، أصرَّ النظام على أنه غير مسؤول.

إن روسيا، كحليف رئيسي للنظام، كان لها ثقلها بتوفير دعم قوي وكذلك فعّال لعدد من المجموعات الصغيرة والأفراد في الغرب، هم على ما يبدو أناس مخلصون أقنعوا أنفسهم بأن أحد أكثر الأنظمة قمعيةً في الشرق الأوسط كان الضحيةَ البريئةَ لمؤامرة تشويه سمعته. وكان من بينهم مجموعة متنوعة من أساتذة الجامعات، والجواسيس المتقاعدين، والصحافيين "المستقلين"، و"المناهضين للإمبريالية" وعدد قليل من أصحاب نظريات المؤامرة المعتادين.

وقد انضمت سورية -وكان ذلك تحت ضغط دولي في أعقاب هجوم الغوطة- إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لكن ذلك لم يضع حدّاً للهجمات الكيماوية. وخلال السنوات القليلة التي تلت ذلك، تم الإبلاغ عن عشرات من هجمات أخرى، معظمها يحتوي على الكلور ولكن في بعض الأحيان السارين. وقد ادعى المنكرون، المتحمسون لإلقاء اللوم على شخص آخر غير نظام الأسد، أن الثوار كانوا يقومون بالهجمات

لتزوير الحقائق في محاولة لتوجيه إدانة للنظام زوراً، وبالتالي خلق ذريعة للتدخل العسكري الشامل من قِبل القوى الغربية.

لكن تلك الادعاءات لم تكن مدعومة بأدلة موثوقة، بينما المنكرون أشاروا إلى أمثلة مؤكدة من الماضي حيث تم استخدام الخداع في الحرب. ولقي صَدًى لدى الجمهور بشكل خاص الطريقة التي تم فيها استخدام المزاعم الكاذبة حول أسلحة الدمار الشامل في العراق لبناء الدعم العامّ للغزو الذي قادته الولايات المتحدة والذي أطاح بصدام حسين في عام 2003.

لقد كانت حُجة يمكن جعلها تبدو معقولة، واستغلها المنكرون بشكل كبير، مستشهدين باستمرار بالخداع الحاصل بشأن العراق، وأشار المنكرون كذلك إلى أن التقارير عن الهجمات الكيماوية في سورية كانت خداعًا مشابهًا، ولأغراض مماثلة. ومن المفارقات أن الأشخاص الأكثر عرضة للخداع بهذه الكذبة كانوا هم الأكثرَ حرصًا على عدم خداعهم ولكنَّ استياءهم من الخداع المعروف بشأن العراق جعلهم أقل استعداداً للشك في مزاعم الخداع في سورية.

وبينما أصروا على أن الهجمات الكيماوية كانت مزيفة، لم يقدم النظام والمدافعون عنه أي تفسير ذي مصداقية لكيفية تنظيم التزوير أو كيفية حصول مقاتلي المعارضة على غاز "السارين" الضروري. وفي مقابلة مع قناة "فوكس نيوز"، أدلى رئيس النظام السوري بشار الأسد بادّعاء سخيف أن "أي شخص يمكنه صنع غاز السارين في منزله" بينما أشار أيضاً إلى أن الثوار كان بإمكانهم الحصول عليه من حكومة أجنبية.

لكن الحقيقة هي أن الاختبارات المعملية على عينات من مسرح الهجمات ربطتها بمخزون النظام نفسه. وهناك أكثر من طريقة لصنع السارين، ويمكن العثور على أدلة لعملية الإنتاج باختباره بحثًا عن الشوائب. هذه الشوائب هي بقايا من التفاعلات الكيميائية التي تحدث عند صنعها، وتؤدي الصيغ المختلفة إلى مجموعات مختلفة من الشوائب.

لقد كانت أول مادة كيميائية مميزة تم تحديدها هي "الهكسامين". ولأسباب تتعلق بالسلامة بشكل أساسي، تم تخزين السارين السوري كمكونين منفصلين، هما ميثيل فوسفونيل ديفلورايد (المعروف باسم DF) والأيزوبروبانول، اللذان تم خلطهما في وجود الهكسامين قبل الاستخدام بفترة وجيزة. وقد تمت إضافة مادة الهكسامين لجعل السارين أقل تآكلًا وتقليل مخاطر تلف الذخائر. ولم تكن المادة الكيميائية الوحيدة التي يمكن استخدامها لهذا الغرض، ولكن بقدر ما يمكن اكتشافه، كان اختيار النظام للهكسامين فريدًا من نوعه.

كما حصل محققون من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وهي منظمة مراقبة الأسلحة الكيميائية العالمية، على عينات من مكون DF من مخزون النظام، مما أدى إلى اكتشاف ثلاث مواد كيميائية أخرى: فسفور سداسي فلوريد، فوسفات الأيزوبروبيل، وفلوروفسفات ثنائي الأيزوبروبايل. ووصف المحققون ذلك بأنه "مؤشر قوي" على استخدام "السارين" في هجوم 2017 على "خان شيخون"، وكذلك في حوادث أخرى، احتوت على مدافع من إنتاج حكومة النظام السوري.

وبالتالي لم يكن هناك أي احتمال واقعي بأن يكون الثوار السوريون قد حصلوا على "السارين" من الخارج، وفي حال كان من غير المحتمل أن يكونوا قادرين على صنعه بكميات كبيرة بأنفسهم، فلا يزال يتعين عليهم معرفة صيغة الحكومة بالتحديد من أجل تكرار تركيب عناصرها. ووفقاً للمحققين، كان من غير المحتمل أيضاً أن يكون المتمردون قد اتبعوا صيغة الحكومة دون استخدام "طريقة إنتاج من نوع مصنع كيميائي" لأنها تحتوي على فلوريد الهيدروجين (HF). وأشار المحققون إلى أن "HF غاز شديد العدوانية وخطير وبالتالي يصعب التعامل معه". و"يشير استخدام التكافؤ العالي إلى درجة عالية من الكفاءة والتطور".

وبالنظر إلى ذلك، كان التفسير الوحيد الموثوق به هو أن السارين المستخدم في الهجمات جاء من مخزون الحكومة واستخدمته القوات الحكومية. واستبعد مسؤولو حكومة النظام السوري بشكل قاطع احتمال أن يكون الثوار قد استولوا على جزء

منها، وأصرّوا على أن مخزوناتهم ظلّت تحت سيطرتهم في جميع الأوقات، ولم يُفقَد أي كمية من غاز "السارين" أو تُسرق. ولم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة في نظرية "السارين المسروق". ونظرًا لعدم الاحتفاظ بغاز "السارين" الخاص بحكومة النظام السوري على شكل تركيب جاهز، كان على الثوار سرقة مكوناته المنفصلة لخلطه لاحقاً. كما كانوا سيحتاجون إلى ذخائر مناسبة إلى جانب معدات متخصصة لملئها، بالإضافة إلى الكثير من الخبرة في التعامل مع المواد الكيميائية الخطرة.

أثناء تحقيق الأمم المتحدة في الغوطة، ضغط آوكي سيلستروم، كبير المفتشين، على المسؤولين السوريين للتحدث عن مزاعمهم بوجود غاز "السارين" في أيدي الثوار، لكنه أُصيب بالدهشة من فشلهم في التوصل إلى أي تفسير متماسك. وفي مقابلة عام 2014، قال: "سألت الحكومة عدة مرات: هل يمكنكم أن تشرحوا -إذا كانت هذه المعارضة هي مَن قام بالهجمات- كيف حصلوا على الأسلحة الكيماوية؟ ولكن كان لديهم نظريات سيئة للغاية. إن هذا غريب بالنسبة لي. فإذا كانوا يريدون حقاً إلقاء اللوم على المعارضة، فيجب أن يكون لديهم قصة جيدة حول كيفية حصولهم على الذخائر، وكان عليهم أن لا يوفّروا فرصة لتقديم تلك القصة".

إنه من السهل نسبياً إثبات استخدام السارين من خلال تحليل العينات البيئية والبيولوجية، لكن يُعتقد أن معظم الهجمات الكيميائية المُبلَّغ عنها في سورية تشمل الكلور، وهو أمر يصعب تأكيده بعد الحدث من خلال الاختبارات المخبرية. فالكلور عنصر شائع جداً، لذا تكمن المشكلة في كيفية التمييز بين الكلور المنطلق في هجوم كيميائي والكلور الموجود في البيئة.

ويمكن أن تشير الأدلة الأخرى، مثل إفادات الشهود وأعراض الضحايا وبقايا الذخائر، إلى استخدام الكلور، لكن الاختبارات المخبرية لم تتمكن من تأكيد ذلك بنفس الدرجة من اليقين مثل استخدام السارين، وقد ترك هذا مجالاً كبيراً للمنكرين للطعن في النتائج التي توصل إليها محققو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى وجه

الخصوص، قام المنكرون بالتركيز على حادثة وقعت في "دوما" في 2018 حيث قيل: إن عشرات الأشخاص لقوا حتفهم في هجوم بالكلور.

وحتى بدون الأدلة العلمية التي جمعها محققو الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كانت هناك أسباب لعدم أخذ النفي من المدافعين عن الأسد على محمل الجد. أحدها أن المنكرين أنفسهم يفتقرون إلى المصداقية. فقد كان للعديد من الأفراد المعنيين تاريخ في الترويج لنظريات المؤامرة والمعتقدات الهامشية المتعلقة بقضايا أخرى. ولم يساعد استخدام روسيا لأجهزة الدعاية الخاصة بها لتوفير منصَّة لمزاعمهم في تحسين مصداقيتهم أيضاً. عِلاوة على ذلك، فإن فكرة أن الثوار كانوا يفتعلون هجمات كيميائية لإعطاء القوى الغربية ذريعة مطلوبة منذ فترة طويلة للتدخل على نطاق واسع في سورية لم تكن صحيحة. ببساطة؛ كان الرئيسان باراك أوباما ودونالد ترامب مترددَيْنِ بشكل واضح في الانخراط بعمق.

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الغربية الرئيسية ذكرت نفي المسؤولين السوريين والروس كجزء من تغطيتهم الإخبارية (عادة بدون تعليق)، إلا أنهم عمومًا لم يعيروا اهتمامًا لمزاعم الجماعات الناشطة (المؤيدة للرواية الروسية) في الغرب، مما أدى إلى الحديث على وسائل التواصل الاجتماعي عن مؤامرة الصمت. وكرد على الافتقار إلى الاهتمام، لجأ النشطاء إلى شبكة فضفاضة من المواقع "البديلة"، وهي مواقع تروج لآراء هامشية حول مجموعة متنوعة من القضايا، مع عدم الثقة في الحكومات الغربية كفكرة موحّدة. وعلى الرغم من أنهم يعملون بشكل مستقل، إلا أنهم غالباً ما يتعاونون من خلال إعادة نشر مقالات بعضهم البعض ويميلون إلى الاعتماد على نفس مجموعة الكتّاب.

كان يُشار إلى هذا أحياناً على أنه بيئة متعلقة بالإعلام، على الرغم من أن "نظام الصدى" ربما كان وصفاً أفضل. كما ساعد استخدام قنوات متعددة لنشر ادعاءات كاذبة أو لم يتم التحقق منها في جعلها تبدو أكثر قابلية للتصديق؛ فهي لم توسع نطاق الجمهور المحتمل فحسب، بل خلقت أيضاً انطباعاً بأن الادعاءات تحظى بدعم كبير.

وقد أظهرت الأبحاث أنه كلما تكررت المعلومات أكثر كلما زاد احتمال تصديقها، حتى لو كانت خاطئة بشكل واضح. ووفقاً لإحدى الدراسات، "تكرار الادعاءات الكاذبة يجعلها مألوفة بشكل أكبر، وبالتالي قد تبدو أكثر صدقاً للناس". كان "تويتر" أداة أساسية للحفاظ على نظام صدى الصوت نشطاً ومتكرراً، وكانت إعادة التغريد مسألة أساسية أيضًا. فالادعاءات التي تم فضحها منذ فترة طويلة تم إحياؤها باستمرار على "تويتر" وإعادة تدويرها بغض النظر عن عدم صدقيتها.

إن الشخصية الأكثر شهرة في نظام الصدى كانت فانيسا بيلي، وهي امرأة بريطانية، وفقًا لملف تعريفها الشخصي على موقعها على الإنترنت، عملت "في الغالب في قطاع الهندسة وإعادة تدوير البلاستيك" قبل أن تتحول إلى "كاتبة ومصورة وناشطة سلام وصحافية استقصائية". وكان اهتمامها المبدئي بالشرق الأوسط هو فلسطين، ولكن في عام 2016 قامت بأول رحلة لها إلى سورية مع وفد من مجلس السلام الأمريكي. والتقت المجموعة خلال زيارتهم بالأسد لمدة ساعتين والتقطوا صورة معه. ووصفت بيلي، التي شوهدت تقف إلى جانب الأسد، ما ظهر لاحقًا بأنه كان أكثر لحظات فخرها.

من الواضح أنها تركت انطباعاً إيجابياً في دمشق؛ لأنها مُنحت في الشهر التالي تأشيرة لزيارة ثانية، وقد استمرت هذه المرة ثلاثة أسابيع. وكتبت أن الغرض الرئيسي منها هو البحث في "الخوذ البيضاء المرتبطة بالإرهاب والتي تحصل على تمويل من حلف شمال الأطلسي ودول الخليج يقدر بملايين الدولارات"، (منظمة الدفاع المدني التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها الثوار).

ولم يمض وقت طويل حتى حوّلتها كتابات بيلي إلى شخصية مشهورة على وسائل التواصل الاجتماعي. فبالنسبة لمتابعيها على "تويتر"، كانت شخصية مقدّسة، وكان انتقاد عملها مجرد تجديف. وقالوا إنها كانت على الأرض في سورية "تنشر الحقيقة من هناك". كانت مراسلة رائعة و"صحافية حقيقية". لقد استحقت جائزة "بوليتسر" وربما جائزة "نوبل" للسلام أيضاً.

لكن الحقيقة هي أن تقاريرها الواردة من سورية كانت مضلِّلة وغالباً ما تكون خاطئة بشكل واضح. وبينما رفضت تصديق أدلة على أن النظام كان يستخدم أسلحة كيماوية، قبلت بسهولة الادعاءات القائلة بأن الثوار كانوا يفعلون ذلك.

في عام 2018، وصفت زيارة "منشأة أسلحة كيماوية" تابعة للثوار بصحبة القوات الحكومية التي استولت عليها. وتضمنت مقالتها صوراً لِمَا زعمت أنها "مكونات أسلحة كيميائية"، على الرغم من أنه كان من الواضح أنها ليست لديها فكرة عن مَاهِيَّة معظمها. وكتبت: "بعض الأكياس التي تحتوي على المكونات الكيميائية كانت لا تزال مفخَّخة وبالتالي لم يكن من الممكن التقاطها لإظهار الملصقات بشكل أكثر وضوحاً". وأضافت: "كان الظلام شديداً أيضاً، لكنني بذلت قصارى جهدي لتصوير كل شيء رأيته هناك. وقد احتوى أحد الأكياس على المركب الكيميائي RDX ". وبناءً على ما رأته بيلي، كان من الصعب تخيُّل كيف يمكن تبرير وصف هذا بأنه "منشأة أسلحة كيماوية". وكانت "المادة الكيميائية" الوحيدة التي بدت متأكدة منها هي مادة RDX، التي لا علاقة لها بالأسلحة الكيميائية: لقد كانت نوعاً شائعاً من المتفجرات.

إن إلقاء نظرة فاحصة على أنشطة بيلي الصحافية يعطي لمحة سريعة عن نظام الصدى الذي يتم تحريكه. فلقد عملت بيلي لبعض الوقت كمحرر مشارك في موقع "st Century Wire 21"، وهو موقع إلكتروني روَّج لنظريات المؤامرة المألوفة حول جورج سوروس، و11 أيلول/ سبتمبر، وكيمتريل من بين أمور أخرى، ونشرت 47 مادة تحت اسمها. ومع ذلك، كان منفذها الأكثر استخداماً هو "غلوبال ريسيرش"، وهو موقع كندي نشر 90 من موادها.

وقد تأسست شركة "غلوبال ريسيرش" في عام 2001، وجذبت الانتباه لأول مرة من خلال الادّعاء بأن وكالة المخابرات المركزية كانت وراء أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وحدد المتخصصون في حرب المعلومات في "ستراتكوم" التابعة لحلف شمال الأطلسي موقع الويب لاحقاً بأنه "عامل تسريع رئيسي" في نشر القصص الكاذبة التي حدثت لتناسب الروايات بدفع من روسيا وسورية. ومن وجهة نظر باحثي "ستراتكوم"، كانت

جزءاً من شبكة سعت إلى تحسين تصنيف "غوغل" لهذه القصص من خلال إعادة النشر، وبالتالي "خلق وَهْم التحقق متعدد المصادر".

المنافذ الأخرى لعمل بيلي تضمنت "ذا آلت ورلد"، وArrêt sur Info (سويسرا)، و"ناشيونال ريفيو" الأسترالية، و"بي أس نيوز"، و"كوربيت"، و"كريسنت إنترناشيونال"، و"كديسيدنت فويس"، و"نيكوس نيوزفييد"، ومعهد "رون-بول"، و"يو كاي كولوم"، و"إن-ليميتد هانغ-آوت"، و"فيتيرانز توداي"، و"زيرو هيغدج".

وقد تم إدراج بيلي أيضًا على أنها ساهمت بـ44 مقالة (بمفردها أو بالاشتراك مع آخرين) في "أميريكان هيرالد تريبيون"، وهو موقع ويب بدَا وكأنه مؤسسة إخبارية رئيسية ولكنه لم يكن كذلك. وقد تضمنت المقالات التي عليها اسم بيلي "الخوذ البيضاء يستخدمون أزمة كوفيد -19 لتعزيز أجندة تغيير نظام التحالف الأمريكي في سورية"، "هل عمل جيفري إبستين المشتهي للأطفال لصالح الموساد؟" و"ماكرون يتبنى ممارسات الدولة الشمولية لقمع المعارضة". ولم تعد المقالات متوفرة للقراءة، ومع ذلك تم إغلاق "أميريكان هيرالد تريبيون"، في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2020 عندما صادرت وزارة العدل الأمريكية اسم نطاق الإنترنت الخاص بها، إلى جانب 26 موقعاً آخر، على أساس أنها كانت واجهة للحرس الثوري الإيراني.

وقد نجت بعض مقالات صحافية في "أمريكان هيرالد تريبيون" في أجزاء أخرى من نظام الصدى. فقد تم نشر سبعة عشر منها على موقع "مينت برس نيوز" على الإنترنت، والذي كان له ترتيبات مشاركة مماثلة مع العديد من المواقع "الشريكة" الأخرى بما في ذلك "بروجيكت سينسورد"، و"فري سبيش TV"، و"ميديا رووتس"، و"شادو برووف"، و"غرايزون"، و"تروثآوت"، و"كومون دريمز"، و"آنتي ور كوم".

وقد تأسست "مينت برس" ومقرها في "مينيسوتا" في عام 2012، ظاهرياً كمشروع تجاري يوظف ستة موظفين بدوام كامل. وبحسب محررها، منار محوش، جاء الاستثمار الأولي من "رجال أعمال متقاعدين"، رغم أنها رفضت تسميتهم. وكانت المرة الوحيدة التي أحدثت فيها Mint Press تأثيراً كبيراً (مع أن ذلك لأسباب خاطئة) في

عام 2013، بعد أيام قليلة من هجوم "السارين" على الغوطة، عندما أبلغت عن مزاعم من مصادر مجهولة في سورية تشير إلى أن الأمير بندر بن سلطان، رئيس المخابرات السعودية آنذاك، هو الذي زود مقاتلي الثوار بأسلحة كيماوية لكنه أهمل إخبار الثوار بما كانوا يستخدمونه أو كيف يستخدمونه. ونتيجة لذلك، وبحسب المصادر، تعامل الثوار مع الأسلحة "بشكل غير مناسب"، مما تسبب عن طريق الخطأ في وفيات جماعية.

وبدا أن القصة تستند إلى شائعات كانت متداولة في دمشق في ذلك الوقت، ولم يكن هناك دليل حقيقي يدعمها. لم يكن معروفاً أن السعودية تمتلك أسلحة كيميائية، وكانت فكرة أنها ستزود الثوار بها دون تعليمات للاستخدام فكرة غير قابلة للتصديق إلى حد كبير. ومع ذلك، استشهد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بالقصة كدليل على أن محققي الأمم المتحدة في الغوطة لم يقوموا بعمل دقيق.

يبدو أن التمويل السخي لـMint Press قد تقلص إلى حد كبير بعد ذلك بوقت قصير. وتم إغلاق مكتبها في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، كانت الطريقة الوحيدة للاتصال بهم هي من خلال عنوان صندوق البريد أو البريد الإلكتروني. لقد شجعت "مينت برس" على التبرعات المنتظمة لها من الجمهور عبر موقع "باتريون" وكان لديها نداءات للتمويل الجماعي من حين لآخر. واحد من تلك النداءات في عام 2018، كان هدفه 26000 دولار وتم استبداله بمبلغ 15000 دولار.

على الرغم من الفشل الذريع لقصة الغوطة، فازت "مينت بريس" بـ"جائزة سيرينا شيم للنزاهة المطلقة في الصحافة"، نسخة نظام الصدى الخاصة من جائزة "البوليتزر". كانت فانيسا بيلي واحدة من الفائزين بها. وقد تم تسمية الجائزة في ذكرى صحافي لبناني أمريكي تُوفِّيَ في حادث سيارة أثناء عمله في برس TV الإيراني، وتهدف الجائزة، وفقاً لغرضها المعلن، لتكريم الصحافيين المعاكسين للتيار، الذين "يقولون حقائق تتحدى السائد في الأوقات الصعبة" وتزويدهم بالدعم المالي "لمواصلة عملهم في بيئة تعاقبهم على وضوح رؤيتهم واستعدادهم لفضح الأقوياء".

لم يقدم موقع الجائزة على الإنترنت أي تفاصيل عن عملية الترشيح أو مَن هم الحكام أو كيف تم تقييم "النزاهة غير المنقوصة". ومع ذلك، أصبحت معايير الاختيار أكثر وضوحاً من خلال إلقاء نظرة على قائمة الفائزين السابقين، والذين كان بينهم أكثر من 40 شخصاً كان بعضهم من المدافعين عن نظريات المؤامرة، بينما كان آخرون من المدافعين البارزين عن نظام الأسد.

إلى جانب "مينت برس"، تضمنت المواقع الإلكترونية المدرجَة ضِمن الفائزين بالجوائز "كونسورتوم نيوز"، التي عارضت الادِّعاء بأن نظام الأسد استخدم أسلحة كيماوية، وذا غراي-زون، التي اتهمت محققي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتستر. ومن بين الفائزين بها من الأفراد: كيتلين جونستون، المدون الأسترالي الذي أيد نظريات "العَلَم الزائف" حول الهجمات الكيماوية، والمؤرخ/ الصحافي غاريث بورتر، الذي كان عضواً في مجلس إدارة "كونسورتيوم نيوز"، بالإضافة إلى ثلاثة من موظفي ذا غراي-زون- ماكس بلومنتال، وبن نورتون، وآرون رفيق. ومن بين الفائزين أيضًا بيتر فورد، السفير البريطاني السابق في سورية، والذي لم يكن صحافياً في الواقع، لكنه كتب بعض المقالات وأجرى مقابلات. والجدير بالذكر أنه كان مديراً للجمعية البريطانية السورية، برئاسة فواز الأخرس، والد زوجة الأسد.

وقد كانت جوائز سيرينا شيم مع جائزة نقدية، ولا يتم الكشف عن المبلغ عادة، على الرغم من أن إحدى الفائزات كشفت أنها حصلت على 5000 دولار. وإذا تكرر ذلك لجميع المستفيدين، فهذا يعني أن المنظمين قد وزعوا 200000 دولار بحلول نهاية عام 2020.

وقد كان مصدر أموال الجائزة لغزاً، ولم يعترف أحد بتنظيم الجوائز، لكن كانت هناك روابط واضحة بمنظمة غامضة مقرها في كاليفورنيا، وهي جمعية الاستثمار في لجان العمل الشعبي (AIPAC). وقد تم تصميم اسمها للتهكم على مؤيدي إسرائيل من خلال امتلاك نفس الأحرف الأولى لمنظمة أكثر شهرة، وهي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك).

وكان رئيس "إيباك" الأقل شهرة هو كمال عبيد، مهندس إنشائي وداعم نشط للمهندسين المعماريين والمهندسين لحقيقة 11 سبتمبر، التي تدعي أن مركز التجارة العالمي انهار في "انفجار محكم الإغلاق". بينما سكرتير وأمين صندوق "AIPAC" كان بول لارودي، صاحب شركة في كاليفورنيا وناشط قديم في قضايا تخص فلسطين. وقد ظهر لارودي أيضًا مرات عديدة على قناة برس TV الإيرانية، وفي عام 2014 سافر إلى سورية مع وفد من المراقبين "المستقلين" للانتخابات الرئاسية. وصف هؤلاء الانتخابات بأنها "التعبير الشرعي والديمقراطي للشعب السوري"، رغم أنها كان يُنظر إليها عموماً على أنها صورية.

وقد تم تسجيل "AIPAC" في الولايات المتحدة كمنظمة غير ربحية معفاة من الضرائب وتوفر "الرعاية المالية" لِستِّ مجموعاتٍ ناشطة على الأقل. لديها رقم تعريف صاحب العمل صادر عن سلطات الضرائب الأمريكية والذي يتم استخدامه لجمع الأموال من قِبل جميع المجموعات تحت مظلتها الضريبية، وفي كل عام تقدم "AIPAC" عائداً مجمعاً إلى دائرة الإيرادات الداخلية نيابة عنها. أربع من المجموعات المدعومة مرتبطة بفلسطين. والجائزتان الأخريان هما سيرينا شيم وحركة التضامن مع سورية، وهي جماعة موالية للأسد. وفي عام 2017، نيابة عن حركة التضامن مع سورية، دفعت "AIPAC" للسياسي من ولاية أوهايو دينيس كوسينيتش 20 ألف دولار لحضور مؤتمر مؤيد للأسد في بريطانيا وإلقاء خطاب هناك.

تُظهر السجلات العامة أن التمويل من المانحين الذي يتم توجيهه عَبْر "AIPAC" بلغ متوسطه 165 ألف دولار سنوياً من عام 2012 حتى نهاية عام 2018. ولم يتم تحديد مصادر التمويل بالاسم، وبما أن الحسابات المنشورة تُقدِّم أرقاماً مُجمَّعة لجميع المجموعات تحت مظلة "AIPAC"، فليس من الممكن معرفة مقدار الدخل أو المصروفات المتعلقة بأي شخص معين. ومع ذلك، في عام 2018، وفقاً لأحدث عائد سنوي متاح، فقد دفعت "AIPAC" أقل من 72000 دولار في شكل مِنَح، ذهب أكثر من نصفها إلى ثلاثة متلقين مدرجين ضِمن الفائزين بجائزة "سيرينا شيم"، 10000 دولار إلى مينت برس و10000 دولار إلى غاريث بورتر و20 ألف دولار لماكس بلومنتال.

من الصعب قياس آثار جميع المعلومات الخاطئة الحائزة على جوائز والتي يتم تداولها عَبْر نظام الصَّدَى. على الرغم من الضجيج المتولد على الإنترنت، إلا أنه لم يكن له تأثير يُذكر أو لم يكن له أي تأثير على الجدل السائد حول سورية. وكان للدفاع عن نظام الأسد بهذه الطريقة آثار بعيدة المدى، ومع ذلك، فبسبب تصديق مزاعم الخداع، من الضروري أيضاً الاعتقاد بأن المحققين الدوليين من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، جنباً إلى جنب مع وكالات استخبارات الحكومات الغربية وتقريباً كل وسائل الإعلام الرئيسية، لم تكن قد فهمت الأمر بشكل خاطئ فحَسْبُ، بل كانت تُخفي الحقيقة أيضاً عن عمد.

إن إحدى نتائج ذلك كانت نظرية مؤامرة ثانوية حول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهود متضافرة من قِبل المنكرين، بدعم من روسيا على المستوى الدولي، لتشويه سمعتها كمؤسسة موثوقة.

واتهمت قُوَى غربية في 2018 القوات السورية بشن هجوم كيماوي في "دوما" وردت بقصف عدة مواقع قالت: إنها مرتبطة بنشاط أسلحة كيماوية. وقد وجدت بعثة تقصِّي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (FFM) في وقت لاحق "أسباباً معقولة" للاعتقاد بأن مادة كيميائية سامَّة قد استُخدمت كسلاح في دوما وأن المادة الكيميائية المعنية كانت على الأرجح عبارة عن كلور جزيئي.

وأكد المنكرون، كالعادة، أن الهجوم كان مزيفاً من قِبل الثوار. وقد تعززت حملتهم بظهور اثنين من موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السابقين -وكلاهما كانا مشاركين في تحقيق دوما– وهما يشتكيان من الطريقة التي تم بها إجراء التحقيق. وقيل: إن أحدهما كانت بحوزته رسائل بريد إلكتروني داخلية ورسائل نصية و"مسودات التقارير المُلغاة" التي تُبيِّن أن نتائج بعثة تقصِّي الحقائق بشأن دوما قد تم التلاعب بها للوصول إلى نتيجة "محددة مسبقًا"، مما يوفر تبريراً بأثر رجعي للغارات الجوية الغربية. وعندما تم نشرها في النهاية بواسطة "ويكيليكس"، لم تتطابق الوثائق

مع الدعاية المسبقة لها. ومع ذلك، بحلول تلك المرحلة، كان نظام الصدى عَبْر الإنترنت يتعامل بالفعل مع "فضيحة" منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أنها حقيقة ثابتة.

وبالنسبة لسورية وروسيا، أدت هذه المحاولات لتقويض مصداقية المنظمة غرضاً مفيداً في عرقلة الجهود المبذولة لمحاسبة سورية. وكان لروسيا مصالحها الخاصة في هذه المنطقة أيضاً، حيث يُعتقد على نطاق واسع أنها استخدمت غاز الأعصاب "نوفيتشوك" ضد سيرجي ويوليا سكريبال في عام 2018، وفي وقت لاحق، لمهاجمة الشخصية المعارضة الروسية أليكسي نافالني.

وبدون شك، فإن المعيار الدولي لمكافحة الأسلحة الكيميائية، الذي تم إرساؤه بشِقِّ الأنفس على مدى أكثر من 20 عاماً، سيكون في خطر. ومع ذلك، كان لدى بعثة تقصي الحقائق دور محدود، وهو التحقيق في الهجمات المُبلَّغ عنها والتأكد من استخدام المواد الكيميائية السامة كسلاح، لكن اختصاصها لم يمتد إلى تحديد الجهة المنفذة. وقد تم تكليف آلية التحقيق المشتركة بهذه المهمة لفترة من الزمن، وهي هيئة أنشأها مجلس الأمن الدولي، لكن روسيا أوقفت أنشطتها بعد أن أصدرت تقريراً يُلقي باللوم على نظام الأسد في هجوم بغاز "السارين" على "خان شيخون" في 2017.

وردّاً على ذلك، وفي مواجهة معارضة روسيا وسورية، صوَّت كل من مجلس إدارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومؤتمر الدول الأطراف، على إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهُوِيَّة، وهو هيئة إسناد بديلة كانت قد بدأت لتَوّهَا في العمل عندما جاءت حادثة مدينة "دوما"، حيث استشهد المنكرون بالفضيحة المزعومة بشأن "دوما" كدليل على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير مُؤهَّلة لتكليفها بإلقاء اللوم.

ويبدو أن المعارك السياسية التي اندلعت في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستستمر، ولكن من المرجَّح أن تكون الآثارُ الأكثرُ ضرراً لحملة الإنكار أقربَ إلينا. حيث تُوفِّر ادعاءاتُها بالتزوير والخداع الجماهيري بوابةً لغير الحَذِرين إلى عالم سياسات "ما بعد الحقيقة".

القضية الحقيقية هنا ليست إنكار الهجمات الكيماوية بقدر ما هي الطريقة التي تعمل بها كوسيلة لتطبيع نظريات المؤامرة تحت ستار التفكير النقدي. وعلى الرغم من أنه من الجدير بالإعجاب مشاهدة التقارير الإخبارية والبيانات الحكومية بحَذَرٍ والتدقيق في الأدلة، إلا أن حملة الإنكار كانت شيئاً آخر، حيث شجعت الناس على رفض المعلومات عند الرغبة لمجرد أنها لا تتناسب مع وجهة نظرهم حول كيفية عمل العالم. وقد لعب نظام الصَّدَى عَبْر الإنترنت دوراً رئيسياً في هذا الأمر، حيث قام بتعويض أوجُه القصور في وسائل الإعلام السائدة أثناء تطبيق معايير التحرير التي كانت أقل أو غير موجودة بشكل عامّ.

وهكذا أصبح إنكار الهجمات الكيماوية إحدى لَبِنَات البناء في بناء مجتمع غير واقعي تكون فيه المعتقدات والافتراضات لها الأسبقية على الأدلة والحقائق. ويُعتبَر هذا الموقف من المعلومات أساسياً لجميع نظريات المؤامرة، ولم يكن من قَبيل المصادفة أنه من بين المؤمنين بتزوير الثوار السوريين للهجمات، كان هناك الكثير ممن عارضوا الرواية "الرسمية" لهجمات 11 سبتمبر على نيويورك وواشنطن، وفيما بعدُ عندما تفشَّت جائحة فيروس "كورونا"، حيث أمكن العثور عليهم على وسائل التواصل الاجتماعي مُستنكِرين عمليات الإغلاق والكمامات واللقاحات بوصفها مؤامرةً لفَرْض السيطرة على سُلوك الناس.

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2ـ مكتب 3#ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co